

بيان مشترك

السلطات السورية تفرق تجمعاً سلمياً تضامنياً مع الشعب الليبي

تلقت المنظمات الحقوقية السورية الموقعة أدناه، بالغ القلق والداستنكار، نبأ قيام السلطات السورية، بمنع تجمعاً سلمياً تضامنياً للاحتجاج على الممارسات القمعية والوحشية للسلطات الليبية التي ترتكب المجازر بحق الشعب الليبي الأعزل. وذلك في مساء يوم 23/2/2011 أمام مبنى السفارة الليبية في دمشق، حيث تعرض العديد من الناشطاء السياسيين والحقوقيين والمثقفين السوريين المجتمعين سلمياً، إلى الضرب بالعصي والمراوات والشتائم والتخوين، رغم أنهم كانوا يحملون الأعلام السورية والشموع ولافتات تطالب: برحيل القذافي، ووقف المجازر الوحشية بحق الشعب الليبي، ووقف حمام الدم في ليبيا، وإعطاء الشعب الليبي حرياته، وتم ترديد النشيد السوري، واثّر ذلك أقدمت القوى الأمنية السورية إلى تفريق التجمع بالقوة وتمزيق اللافتات، وتم اعتقال بعض المشاركين بالتجمع لعدة ساعات، ومن ثم الإفراج عنهم جميعاً.

إننا في المنظمات الحقوقية السورية الموقعة أدناه، نستنكر وندين بشدة هذه الممارسات التي تنم على إصرار السلطات السورية على استمرارها في ممارسة الانتهاكات للحريات الأساسية بموجب حالة الطوارئ والأحكام العرفية المعلنة في البلاد منذ 1963 بحق ممارسة المواطنين لحقوقهم الأساسية في التجمع والتظاهر السلميين وحرية الرأي والتعبير.

وإننا نتوجه إلى السلطات السورية من أجل وقف استمرار انتهاكات حقوق الإنسان العالمية، الفردية والجماعية التي يضمنها الدستور السوري والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتي وقعت وصادقت الحكومة السورية عليها.

وإننا نطالب السلطات السورية بتعديل مضمون القوانين والتشريعات السورية بما يتلاءم والمواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وتنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية. وإقرار مبدأ سمو المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، على التشريعات الوطنية، مع التنصيص على هذا المبدأ في الدستور. وإعمال مبدأ الملاءمة عبر إلغاء القوانين والمقتضيات القانونية المناهضة لحقوق الإنسان عبر إدماج مقتضيات المواثيق والاتفاقيات المصادق عليها في التشريع السوري.

دمشق في 24/2/2011

المنظمات الحقوقية السورية الموقعة:

1- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).

2- منظمة حقوق الإنسان في سورية (ماف)

3- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (المراقب).

4- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).